

النفط الحجري سيكون تكميلياً في المستقبل

خبير نفطي: 82 دولاراً الفرق بين تكلفة إنتاج برميل النفط

التقليدي عن غير التقليدي

«كونا» - أكد خبير نفطي كويتي وجود فارق كبير بين تكلفة إنتاج برميل النفط التقليدي وغير التقليدي يبلغ حوالي 82 دولاراً موضحاً أن تكلفة إنتاج الأول بين ثلاثة إلى خمسة دولارات للبرميل الواحد بينما تبلغ تكلفة الثاني نحو 85 دولاراً.

وقال الخبير الدكتور وليد البرزاق في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس إن دور النفط الحجري سيكون تكميلياً في المستقبل لا أكثر مضيفاً أن كفاءة إنتاج النفط التقليدي تصل إلى 75 في المئة.

وبين البرزاق وهو باحث مشارك في معهد الكويت للأبحاث العلمية واستاذ زائر في جامعة الكويت وجامعة ميزوري للعلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية أن كفاءة إنتاج النفط غير التقليدي المعروف بالنفط الحجري متدنية جداً وتتراوح بين النصف إلى خمسة في المئة على أحسن تقدير تكنولوجيا.

وإشار إلى استحالة استغناء العالم عن النفط العربي التقليدي الذي تبلغ تكلفة إنتاج البرميل الواحد منه بين ثلاثة إلى خمسة دولارات في حين تبلغ تكلفة برميل النفط غير التقليدي 85 دولاراً مضيفاً أن المزايم باستغناء بعض دول العالم عن النفط التقليدي بحلول عام 2025 غير واقعية بحسب الحاجة التامة للنفط وللنفط والاضرار البيئية الناتجة عن النفط الحجري وعوامل أخرى.

وحول الحقائق الفنية بخصوص النفط الحجري «غير التقليدي» أو ما يسمى الزيت الصخري أوضح أنه عبارة عن مواد كبروجينية «خليط من مواد عضوية صلبة» محترقة داخل المسامات الصخرية وتعرف بمواد النفط الخام غير التقليدي العالي في تكلفة الإنتاج مشيراً إلى أن له تأثير سلبي على البيئة مقارنة بالنفط الخام السائل التقليدي.

وأوضح أن النفط الحجري يفرر بخمسة تريليونات برميل سائل مخزون بالحالة الصلبة داخل كتومات الصخور في العالم بينما النفط التقليدي يفرر بـ 1.37 تريليون برميل سائل أي بواقع ثلاثة أضعاف لمصحة النفط الحجري.

وبين أن هذه المادة الصلبة تحتاج إلى انحلال حراري عنيف لتحويلها من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية ثم تبريدها لجعلها سائلاً أو بما يعرف بالنفط الحجري الرقيق.



ارتفاع تكلفة استخراج النفط الحصري

إلى أنه يمكن استعمال النفط الحجري بحالته الصلبة مباشرة لتوليد الكهرباء ولكنه يعد وقوداً منخفض الكفاءة وعالي التلوث.

وأشار إلى أن تقديرات مخزونات النفط الحجري الحالية هي 3-3 تريليونات برميل «في أمريكا وكندا فقط» تحت ظروف خمسة في المئة قابلة للاستخراج فقط لا غير.

وأكد أن هناك مفهوماً خاطئاً عند التطرق إلى اقتصاديات النفط الحجري واستخداماته اليومية مبيناً أن التصريحات بأن إنتاج النفط الأمريكي الكافي «بعد سنة 2025» سيكون الأعلى في العالم يجب الوقوف عندها وتحليلها.

وشدد على ضرورة دراسة وتحليل عدد من النقاط أهمها الفارق بين الغاز الحجري والنفط الحجري وإحصائيات الإنتاج وإحصائيات الاستهلاك داعياً إلى تحليل ومقارنة تكلفة الإنتاج الأمريكي غير التقليدي مع تكلفة الإنتاج العربي التقليدي والعوامل المترتبة على التحول لمخارج

بإمدادات الطاقة بالعالم ومعارك البيئة مع قوانين الطاقة الجديدة وكذلك معاركتها مع تسارع تكنولوجيا الحفر الجديدة مثل التكسير الهيدروليكي «الفرانك» والحفر الأفقي والتأثيرات على الأسواق العالمية.

وأكد ضرورة عدم الخلط بين الوقودين الصخريين «الغاز والنفط» مشيراً إلى أن الولايات المتحدة أنهلت العالم بإنتاج غاز من الغاز الطبيعي غير التقليدي المتوفر في الصخور الشيل «الطينية ذات المسامات المتناهية في الصغر» حيث أكدت أنها سبقت روسيا في الإنتاج وكذلك في الاحتياطيات.

وأشار إلى أن ذلك لا ينطبق على النفط الحجري الذي هو بعيد كل البعد عن الغاز من الناحية الفيزيائية والكميائية وكذلك في سبل الاستخراج والسعر أيضاً.

وعن الإحصائيات حول الإنتاج والاستهلاك أفاد البرزاق بأن الولايات المتحدة تستهلك 11 مليون برميل نفط حجري سائل بحلول عام 2020 وثلاثة ملايين برميل سائل خلال 2035 من النفط الحجري غير التقليدي وهي

اقتصاد المملكة يمكنه استيعاب مئات المليارات بدون ضغوط تضخمية

مصرفي: السعوديون يستثمرون

600 مليار دولار في الخارج

أكد الأمين العام للجنة الإعلام والتنوع المصرفية في البنوك السعودية الدكتور طلعت حافظ، أن الاقتصاد السعودي قادر على استيعاب أي أسواق سعودية تأتي من الخارج، في ظل حالة القلق التي تسطر على الكثير من المستثمرين نتيجة الإجراءات التي تتجه لتطبيقها قريبا على الودائع المصرفية، والخوف من انتقال العدوى إلى دول أوروبية أخرى، في ظل وجود العديد من الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة.

وأشار حافظ في تصريحات خاصة لـ«العربية.نت»، إلى أن استثمارات السعوديين في الخارج والتي تتجاوز 600 مليار دولار، والتي تتجاوز من الأنشطة، ولا تقتصر على الودائع النقدية التي تمثل حصة فقط من هذه الأموال، فيما تنويع الاستثمارات على العديد من الأنشطة، وفي مقدمتها

العقارات والأوراق المالية، وتنويع على العديد من الدول حول العالم، وتضم استثمارات للأفراد والؤسسات، وتعد فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وبريطانيا، من أكثر الدول الأوروبية استقطاباً للاستثمارات السعودية.

وأكد حافظ أن المستثمرين السعوديين لن يجدوا أفضل من بلادهم كبدل لاستثماراتهم في حال رغبتهم في الخروج من أوروبا، وأضاف ذلك بـ«القرار الحكيم» مشيراً إلى أنه بجانب العودة للمملكة توجد العديد من الوجهات التي قد يفكر فيها السعوديون، ومنها الاقتصادات الناشئة ومجموعة «بريكس» التي تحقق نمواً بمعدلات متسارعة.

وأشار إلى أن فرض الضرائب على الودائع سيكسبون له تأثير سلبي على الاقتصادات



طلعت حافظ

الأوروبية، وسيجعل المستثمرين يعيدون التفكير مرات عديدة قبل اتخاذ قرارات بالاستثمار هناك، وأوضح حافظ أن الاقتصاد السعودي يمتلك العديد من المزايا التي تدعم استيعاب استثمارات هائلة، وفي مقدمتها الطفرة الاقتصادية غير المسبوقة

التي تعيشها المملكة حالياً، والنمو الكبير في قطاعي العقارات والطاقة، والتي تقوم على المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات وأموال هائلة. وأضاف، «إن قطاعات البيئة التحتية بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات، ولأننا نستوعب الكثير، ومنها قطاع النقل العام الذي يمر بطفة نوعية، وكذلك الكهرباء التي تسجل معدلات نمو كبيرة وتعد من مستويات الأعلى عالمياً، بالإضافة إلى قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة تدفعها للأمام، وتساهم في رفع مساهمتها المتواضعة في اقتصاد المملكة».

وأكد أنه لا خوف من حدوث ضغوط تضخمية في حال تدفق المليارات إلى السعودية، لأن اقتصاد المملكة قادر على استيعابها بشكل طبيعي.

17.3 في المئة تراجعاً في واردات

اليابان من النفط الكويتي

ذكر تقرير وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية بأن واردات اليابان من النفط الخام الكويتي بنسبة 17.3 في المئة في فبراير الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 6.82 ملايين برميل أي 244 ألف برميل يوميا وذلك لأول مرة منذ ثلاثة شهور.

النعمي: الطلب الخارجي

على الخام السعودي سيزيد

الدوحة «رويترز» - أبلغ وزير البترول السعودي علي النعيمي رويترز يوم الاثنين أن من المرجح أن يزيد الطلب الخارجي على الخام السعودي في الأشهر المقبلة المقبلة. لكنه أضاف على هامش اجتماع في البوحة أن حجم الزيادة في الطلب «لم يتضح بعد».

كانت أرامكو السعودية التي تديرها الدولة قد خفضت الإنتاج بشدة في الربع الأخير من العام الماضي بسبب ضعف النمو الاقتصادي في الخارج وتراجع الاستهلاك جراء طقس أكثر برودة من المعتاد في المملكة.

الهند تتوقع تسارع النمو

طوكيو «رويترز» - قال وزير المالية الهندي ب. شيدامبارام يوم الاثنين إن اقتصاد بلاده قادر على استيعاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 50 مليار دولار سنوياً.

أكد شيدامبارام في مؤتمر صحفي خلال زيارة لطوكيو لتشجيع الاستثمار في الهند أن من المتوقع تسارع معدل النمو في ثالث أكبر اقتصاد آسيوي على مدى العام المالي الحالي الذي ينتهي في مارس 2014.

وتسعى الحكومة الهندية جاهدة لتعزيز الاقتصاد الذي سجل أدنى مستوى نمو له خلال عشر سنوات.

«إعمار» تعترم بناء أطول برج

في العالم بارتفاع 1000 متر



محمد الغنم

قال رئيس مجلس إدارة شركة إعمار الإماراتية محمد الغنم في حديث مع مجلة «أريبيان بزنس» إن الشركة تدرس خطط بناء أطول برج في العالم بطول كيلو متر في آسيا.

ومن المنظر أن يكون البرج الجديد الذي تعزم إعمار ببناءه أعلى من برج المملكة القابضة للقرم بارتفاع 1000 متر.

وقال الغنم إن المشروع الجديد سيكون «أطول قليلاً» من برج المملكة في جدة.

نيسان الشرق الأوسط: سمير

شرفان مديراً تنفيذياً

أعلنت شركة نيسان الشرق الأوسط عن تعيين سمير شرفان بمصب المدير التنفيذي للشركة، ويخلف قرار التعيين حين التنفيذ مباشرة. ومن خلال منصبه الجديد، سيتولى سمير شرفان المسؤولية الكاملة عن علامات نيسان وإنفيميتي التجارية في منطقة الشرق الأوسط.

ويأتي تعيين شرفان في المنصب الجديد بعد ستة من عمله كمدير للمبيعات والتسويق في نيسان الشرق الأوسط، وبعد أكثر من 20 عاماً من الخبرة العملية مع تحالف رينو-نيسان في مهام هندسية وتجارية، بدعم خبراته الواسعة وعرفته الكبيرة في أسواق السيارات بمنطقة الشرق الأوسط لقائه اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية.

التنمية التي تشهدها السعودية يجب أن تخفف الإنفاق على السياحة المقادرة

الجاسر: نستهدف توظيف 462

ألف سعودي بقطاع السياحة

المملكة، بمن فيهم المليون إقامة عمل، حتى تستلجم خفض حجم التحويلات الضخمة إلى خارج المملكة، وذلك من خلال إنفاق جزء من هذه التحويلات على السياحة داخل المملكة، ما يسهم في إعادة توازن بند الخدمات والتحويلات في ميزان المدفوعات، الذي سجل عجزاً بنحو 250 مليار ريال في 2011، على رغم الفائض الذي سجله ميزان الحساب الجاري في العام نفسه بقيمة 594 مليار ريال.

من جهة، أكد رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، أن الملتقى يمثل محطة مهمة لصناعة السياحة في المملكة، لتنتقل منها كل عام نحو المستقل، وتستعرض من خلالها ما تحقق للتنمية السياحية الوطنية، وتنتظر ضمن حلقات نقاشه لأهم المحطات وأبرز المعوقات، وسبل التغلب عليها.



محمد الجاسر

أكد وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي الدكتور محمد الجاسر، أن خطة التنمية التاسعة تستهدف الوصول بالفرص الوظيفية في قطاع السياحة إلى نحو 462 ألف وظيفة، إضافة إلى زيادة فرص التدريب السياحي لـ 245.7 ألف فرصة تدريبية لزيادة فرص عمل السعوديين.

وأشار في تصريحات نشرتها صحيفة الحياة، إلى أن التنمية السياحية التي تشهدها المملكة يجب أن ينتج منها خفض نسبة الإنفاق على السياحة المغادرة، كون المملكة مصدرة كبيرة للإنفاق السياحي.

وقال الجاسر في كلمته أمام الدورة السادسة للمنتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي 2013، الذي انطلقت أعماله مساء أمس، وتنطلق الهيئة العامة للسياحة والآثار، إن

الأمونيا لشركة «معادن» المفلوك من قبل شركة «معادن» «رشدته» شركة سامسونج للمهندسة» وهو سيخوض المنافسة للحصول على جائزة لشرق لمشروع النفط والغاز للعام، ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات الذي تملكه المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية، «رشدته» لريك أند سكل إنترناشيونال، وتأهل لفئة جائزة المشروع الاجتماعي للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

كما اختير مشروع المدينة الجامعية للطلاب في جامعة الملك سعود الذي تملكه جامعة الملك سعود «رشدته» شتاير إنترتريك للملكة» على أنه أحد المشاريع الفائزة أيضاً على المستوى الوطني وهو موضوع الآن على قائمة المنافسين للحصول على جائزة المشروع المستدام للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والفرق الرياضي في المشروع الترفيهي والسياحي للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو يخوض المنافسة للحصول على جائزة المشروع الصغير للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.



أحد المشاريع في السعودية

وفي هذا الصدد قال إبراهيم عكاوي شريك ومسؤول استشارات المشاريع الرسائية والبنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لشركة إرنست ويونغ: «يتطلب التقدم السريع الذي نحرته دول مجلس التعاون الخليجي مستوى عالياً من النزاهة

أعلنت جوائز ميد لجودة المشاريع بالتعاون مع إرنست ويونغ عن الفائزين على المستوى الوطني في برنامج الجوائز الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يقدّر المشاريع المتجزة.

وتم الإعلان عن ثلاثين مشروعاً فائزاً على المستوى الوطني بجائزة المشاريع الأعلى جودة، في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة والإمارات، اختارت هذه المشاريع لجنة تحكيم مؤلفة مؤلفة من خبراء مرموقين في قطاع المشاريع، بناء على تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى الابتكارات والإنجازات في ما يتعلق بالتصميم والهندسة والبناء.

وتسندت الإمارات لائحة دول مجلس التعاون الخليجي مع تسعة مشاريع فائزة على المستوى الوطني، تلتها المملكة وعمان، إذ حصلت كل منهما على ست جوائز، أما قطر فقد حصلت أربع جوائز في حين حصلت البحرين على ثلاث جوائز والكويت على جائزتين.